مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دراسة مقترحة لمدى توافر المتطلبات الأساسية للتأهيل العلمي والمهني للمراجعين السوريين للقيام بعملية الخصخصة في حال اعتمادها مستقبلا من قبل الدولة
اسم الكاتب: د. عصام قريط
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/4110
تاريخ الاسترداد: 2025/05/15 18:12 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (3)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (3) 2008

دراسة مقترحة لمدى توافر المتطلبات الأساسية للتأهيل العلمي والمهني للمراجعين السوريين للقيام بعملية الخصخصة في حال اعتمادها مستقبلاً من قبل الدولة

الدكتور عصام قريط*

(تاريخ الإيداع 21 / 5 / 2008. قُبِل للنشر في 2008/8/14)

□ الملخّص □

هدفت الدراسة إلى التأصيل النظري لعملية الخصخصة والتعرف على مدى توافر المتطلبات الأساسية للتأهيل العلمي والمهني والمحاسبي في مكاتب المحاسبين القانونيين السوريين للقيام بعملية الخصخصة على ضوء ما تناوله الإطار النظري.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استعراض الجوانب النظرية المتعلقة بالخصخصة ووجهات نظر عينة من المحاسبين القانونيين السوريين المتفرغين حولها. حيث تم إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع مراجعين خارجيين عاملين في مكاتب المحاسبين القانونيين السوريين.

وقد توصلت الدراسة إلى عدم توافر معظم تلك المتطلبات الأساسية المذكورة والمتعلقة بالتأهيل المحاسبي للمحاسبين السوريين بشأن أداء عمليات الخصخصة.

وأوصت الدراسة بتعاون مختلف الجهات ذات العلاقة في سبيل توفير المتطلبات اللازمة لتنفيذ عمليات الخصخصة من قبل المراجعين السوريين.

الكلمات المفتاحية: التأهيل العلمي والنظري، المحاسب القانوني، الخصخصة.

* أستاذ مساعد–قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق–دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (3)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (3) 2008

A study about the initial requirements for the professional and scientific rehabilitation for the Syrian auditors to begin privatization in case it confirmed by the government

Dr. Isam Qurit*

(Received 21 / 5 / 2008. Accepted14/8/2008)

□ ABSTRACT □

This research paper tries to identify the theoretical framework for starting privatization and to examine the main requirements for the scientific, accounting and professional rehabilitation in the legal auditing offices for starting privatization. the researcher reviewed the theoretical sides related to privatization and opinions of a sample of Syrian auditors in full-time work. The researcher made many interviews with auditors who work in Syrian auditing offices . The result of this research is that the major part of main requirements is lacking especially that relate to the professional and scientific rehabilitation for the privatization The researcher recommends to cooperation among different sides involved to supply the main requirements for privatization by Syrian auditors .

Keywords: privatization, professional and scientific rehabilitation, Syrian auditors.

* **Associate Professor, Department of Accountancy, Faculty of Economics, Damascus University, Syria.**

مقدمة:

تعتبر الخصخصة من أهم الآليات المتبعة لتصحيح أداء اقتصاديات العديد من البلدان كإحدى السمات التي رافقت النظام الاقتصادي العالمي المعاصر، وتسعى البلدان إلى تحقيق عدد من الأهداف المالية في المقام الأول وأهم تلك الأهداف تقليل العبء الذي تتحمله الدولة في سبيل إدارة وتشغيل وحدات القطاع العام وما يرتبط بها من نفقات استثمارية. فقد تختلف الخصخصة من بلد إلى آخر، لكنها بالإجمال تبقى بإطار المصلحة العليا تتطلب تضمين اتفاقية البيع شرط تدخل الدولة في الإدارة.

ونظراً لندرة الدراسات التي تم إجراؤها حول موضوع هذه الدراسة في سورية فإن هذه الدراسة تمثل محاولة جادة تهدف إلى التعرف على دور مكاتب المحاسبين القانونيين السوريين في عملية الخصخصة على اعتبار أنها تمثل واحدة من الجهات الاستشارية التي عادة ما يستعان بها بدءاً من عملية تقييم الوحدة الاقتصادية ثم اقتراح استراتيجيات التنفيذ، وانتهاء بانتقال ملكيتها كوحدة اقتصادية مستمرة ،أو انتقال أصولها عند التصفية إلى ملكية خاصة.

أهمية البحث وأهدافه:

تتمثل أهمية البحث في التالي:

1- بيان دور الدولة في عملية الخصخصة عند توسيع قاعدة الملكية من خلال طرح أسهم بعض شركاتها أو جزء منها إلى الاكتتاب العام في سوق الأوراق المالية، وفي حالة عدم وجود سوق أوراق مالية فيمكن أن يتم الاكتتاب من خلال الوسطاء كالمصارف التجارية والمصارف الاستثمارية.

2- توضيح دور المحاسبين القانونيين السوريين كاستشاريين في مختلف مراحل الخصخصة وكتنفيذيين في أثناء تتبع الإجراءات المحاسبية المصاحبة لعمليات الخصخصة.

3- تنبع أهمية هذا البحث في سورية من الأهمية الخاصة التي توليها الدولة لعملية التنمية والإصلاحات الاقتصادية، فالنتائج التي سيتوصل إليها البحث ستكون ذات أهمية كبيرة للجهات الإشرافية والتنظيمية التي تتولى مهام الإشراف على مهنة المراجعة في سورية وتنظيمها.

يهدف البحث إلى:

1- التعريف بالإطار النظري لعمليات الخصخصة.

2- دراسة متطلبات التأهيل المحاسبي لمكاتب المحاسبة والمراجعة السورية في تنفيذ عملية الخصخصة.

مشكلة البحث:

1- هل تتفق استراتيجيات وأساليب الخصخصة في سورية مع استراتيجيات وأساليب الخصخصة المتعارف عليها؟

2- هل تتفق طرق التقييم لأغراض الخصخصة في سورية مع طرق الخصخصة المتعارف عليها؟

3- هل يمتلك المحاسبون القانونيون السوريون شروط التأهيل المحاسبي للقيام بالخصخصة؟

فروض البحث:

1- تتفق أهداف ومقومات واستراتيجيات وأساليب الخصخصة في سورية مع أهداف ومقومات واستراتيجيات وأساليب الخصخصة المتعارف عليها.

2- تتفق طرق التقييم لأغراض الخصخصة في سورية مع الطرق المتعارف عليها.

3- تتوافر لدى مكاتب المراجعة السورية شروط التأهيل المحاسبي للقيام بعملية الخصخصة.

منهجية البحث:

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد اعتمد الباحث على مصدرين لجمع البيانات أولهما الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث من كتب ودوريات ودراسات تتعلق بعملية الخصخصة ولاسيما منشورات البنك الدولي بشأن تجارب الدول المختلفة في عمليات الخصخصة. والمصدر الثاني إجراء استبيان للدراسة اعتمد على إجراء مقابلات شخصية مع عينة مختارة من المحاسبين القانونيين السوريين الممارسين للمهنة.

حدود البحث:

يعود سبب اختيار فئة الممارسين للمهنة دون غيرهم إلى كونهم يمثلون الفئة المستهدفة بالدرجة الأولى عند الاستعانة بخدمات مكاتب المحاسبين القانونيين لغرض الخصخصة.

وقد تم إجراء المقابلات مع أفراد العينة البالغة 45 محاسباً قانونياً وذلك باعتماد أسلوب الأسئلة المفتوحة التي تعطي لكل فرد من أفراد العينة تحديد الخيارات الممكنة للإجابة، وبالتالي الإجابة وفق ما يراه مناسباً دون تقييد الخيارات من خلال أسلوب الأسئلة المغلقة، كما تم اختيار الإجابات التي تتفق مع خصائص التناسق الداخلي للأسلوب المتبع لكي يتم تحليلها بهدف الوصول إلى نتائج الدراسة،ومن ثم تقديم التوصيات اللازمة بناءً على تلك النتائج.

الدراسات السابقة:

تناولت دراسة (الأثوري 2000) متطلبات عملية الخصخصة لمنشآت صناعة الإسمنت في اليمن فيما يتعلق بالمحاسبة عن تلك العمليات من قبل المراجعين المصريين، ومدى ما يمتلكونه من تأهيل في هذا المجال.

وقام الباحث بعمل مقابلة شخصية مع مكاتب المراجعة المصرية التي تتولى المحاسبة عن عمليات خصخصة قطاع الإسمنت، حيث توصلت الدراسة إلى عدم توافر المقومات التأهيلية اللازمة لدى أفراد عينة الدراسة، إلا أن هناك عدداً من الجهود التي تبذلها الجهات الإشرافية الرسمية في سبيل التغلب على مشاكل تلك الفجوة.

أما دراسة (Fisher 2001) فقد هدفت إلى فحص الخصائص النوعية لمعلومات المنشآت الخاضعة للخصخصة، ومدى استخدام المراجعين الخارجيين لخدمات المراجعين الداخليين في فحص تلك الخصائص النوعية للشركات البريطانية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود اعتماد كبير من قبل المراجعين الخارجيين على أعمال المراجعين الداخليين في فحص الخصائص النوعية المشار إليها.

كما قام (Arnold 2002) بدراسة العلاقة بين دور المراجعين والمستشارين في التخصصات المالية والإدارية الأخرى فيما يتعلق بالخصخصة، ومدى إقبال الشركات في أمريكا على كل من الجهات المذكورة للحصول على الاستشارات اللازمة لعمليات الخصخصة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم الشركات تفضل الاعتماد على الاستشارات التي يقدمها فريق متعدد الاختصاصات يضم المراجعين وغيرهم، وأن المراجعين يمثلون مصدراً مهماً للاستشارات التي لا بد من مشاركتها في مختلف عمليات الخصخصة لما يمتلكونه من خبرات ومهارات كافية بمختلف أنشطة المنشآت.

وهدفت دراسة (المرشدي 1996) إلى التعرف على نسبة النجاح في عملية الخصخصة التي تنفذها شركات ومكاتب المراجعة في دولة الكويت.

حيث اعتمد الباحث على عملية بحث ميداني، تم من خلالها مراجعة سجلات ووثائق الوزارات والهيئات الرسمية والمهنية التي تعتبر بمثابة أرشيف للمعلومات الملائمة المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن ما نسبته (79%) من العمليات التي تتولى مكاتب وشركات المراجعة الإشراف عليها تعتبر عمليات خصخصة ناجحة.

أما دراسة (السهيلي 1999) فقد تناولت مدى كفاية الإطار التشريعي والقانوني اليمني لتنظيم مختلف الجوانب التي تتعلق بمسؤوليات وواجبات وصلاحيات المراجع اليمني فيما يتعلق بخدماته التي يقدمها بشأن عمليات الخصخصة.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عدة جوانب هامة غطاها الإطار المذكور إلا أنه لم يغط جميع الجوانب وبالتالي قدمت الدراسة عدداً من التوصيات اللازمة للتغلب على جوانب القصور المشار إليها.

أهداف الخصخصة:

على الرغم من عدم وجود تعريف محدد ودقيق للخصخصة إلا أن هناك محاولات لوضع تعريف يتناول المقومات الأساسية لهذه العملية، حيث يتم تعريفها على أنها تعني نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة أو انتقال تشغيلها إلى أطراف أخرى،وتهدف الخصخصة إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:

1- تحسين كفاءة الوحدات الاقتصادية المراد تخصيصها ورفع مستوى أدائها.

2- خفض نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة.

3- الحصول على المعرفة الإدارية والتكنولوجية عن طريق إشراك مستثمر ناجح في ملكية حصة هامة من رأسمال بعض الوحدات المملوكة للدولة.

4- توسيع قاعدة الملكية.

5- إيجاد فرص عمل جديدة.

6- الاستجابة لشروط الجهات المانحة كالبنك الدولي في بعض البلدان.

المقومات التي يجب توفرها لعملية الخصخصة:

1- وجود قانون للخصخصة تحدد فيه الأهداف والأساليب المتبعة للخصخصة.

2- إدارة عملية الخصخصة من خلال وجود هيئة أو مؤسسة أو وزارة يتمركز دورها على تنفيذ برنامج الخصخصة وتحقيق أهدافه.

3- الدعم القوي من الإدارة العليا للدولة ومن أعضاء الحكومة.

4- وجود حملة توعية قوية تقوم على إقناع مختلف الأطراف ذات العلاقة بفوائد الخصخصة.

5- الالتزام بسرعة خصخصة الوحدات التي تقرر خصخصتها.

6- في الحالات التي يكون الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية غير واضح أي أن هناك إشكالات فيما يتعلق بالملكية القانونية لبعض أصولها الهامة فإنه يستحسن في مثل هذه الحالات حل هذه الإشكالات قبل طرح المنشأة للخصخصة.

7- العمل على الالتزام التام بما يكفل ضمان الشفافية في كافة مراحل الخصخصة.

8- عندما تكون لدى المنشأة قوائم مالية تمت مراجعتها من قبل محاسب قانوني مستقل وأن هذه القوائم أعدت وفقاً لقواعد المحاسبة، منتظمةً.

9- الإقلال من البنود الشرطية في اتفاقية البيع.

10- تذليل كافة الصعاب التي من شأنها تشويه سمعة برنامج الخصخصة.

11- الحد من المعوقات التي تجعل المستثمرين يحجمون عن الإقبال على برنامج الخصخصة.

12- الرقابة على عملية الخصخصة.

13- إعطاء المزيد من الاهتمام لحل مشاكل العمالة الفائضة.

14- أن يكون البيع بسعر أعلى.

15- توافر الخبرات الكافية والمؤهلة من استشاريين محليين.

إن تحدي الخصخصة هو في البداية تحدٍّ استراتيجي، ويبدو أن إعادة تحديد دور الدولة يجعل إعادة الهيكلة كأساس يعني بالدرجة الأولى مجالات الإنتاج والتوزيع، وألا يكون تدخل الدولة إلا لمنع الاحتكار، وهذه النظرة الشاملة للخصخصة تستدعي جهوداً غير عادية.

استراتيجيات الخصخصة وتحديد الأساليب المناسبة لها:

1- عقود الإدارة.

2- عقود الإيجار طويلة الأجل.

3- عقود حق الامتياز.

4- استبدال الديون بحق الملكية.

5- الخصخصة بالرسملة.

6- طريقة العطاءات المفتوحة.

7- طرح الأسهم للاكتتاب العام.

8- بيع جزء من الوحدة من خلال العطاءات والجزء الآخر من خلال الاكتتاب العام.

9- التفاوض المباشر.

10- الخصخصة باستخدام القسائم.

11- البيع للإدارة والموظفين.

12-الخصخصة بالتصفية.

الطرق المحاسبية المستخدمة لأغراض الخصخصة:

1- طريقة التكلفة التاريخية.

2- طريقة التكلفة الاستبدالية.

3- طريقة التكلفة الدفترية المعدلة.

4- طريقة القيمة عند التصفية.
5- طريقة المقارنة بين الشركات في السوق.
6- طريقة القيمة الحالية للتدفقات النقدية.

متطلبات التأهيل المحاسبي للقيام بعملية الخصخصة:

1- الخبرة التراكمية لدى مكتب المراجعة.
2- توافر عدد كاف من الموظفين الفنيين.
3- ارتباط مكتب المراجعة المحلي مع شركات خبرة مهنية أجنبية.

النتائج والمناقشة:

تم إجراء مقابلات شخصية مع عينة من المحاسبين القانونيين السوريين تتمثل في 45 محاسباً قانونياً وكانت الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة كما يوضحها الجدول رقم (1)

الجدول رقم (1) خصائص عينة الدراسة

الخاصية	بيانات الخاصية المدروسة	النسبة المئوية
المسمى الوظيفي	مدير مكتب محاسبة قانوني	%32
	مالك مكتب	%68
الشكل القانوني لمنشأة المراجعة	مكاتب فردية	%33
	شركات تضامن	%53
مدى الإلمام بأهداف الخصخصة	معرفة معقولة	%26
	معرفة متدنية	%78

ويتضح من بيانات الجدول رقم (1) أن هناك تفاوتاً واضحاً في طبيعة الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة ففي حين أن هناك ما نسبته (32%) من أفراد العينة يمثلون مدراء مكاتب محاسبة قانونية. نجد أن هناك (68%) من أفراد العينة يمثلون ملّاكاً لمكاتب محاسبة قانونية.

وبالمثل فإن هناك تفاوتاً في طبيعة الشكل القانوني لمنشآت المحاسب القانوني حيث يمثل (33%) منها مكاتب محاسبة فردية، بينما هناك (53%) منها شركات محاسبة قانونية تضامنية، أما بقية أفراد العينة فيعملون لدى منشآت تأخذ بقية الأشكال القانونية لمنشآت المحاسب القانوني وبما نسبته (14%) من العينة.

وكذلك الحال بالنسبة لمدى خبرة أفراد العينة في فهم المتطلبات المتعلقة بأهداف عمليات الخصخصة، فإن من لديهم مستوى معرفة معقولة بأهداف الخصخصة قد بلغت نسبتهم المئوية (26%) من مجموع أفراد العينة.

أما من لا يوجد لديهم سوى مستوى معرفة متدنية بأهداف الخصخصة فيمثلون ما نسبته (78%) من مجموع أفراد العينة.

وأما الباقي من أفراد العينة والذين يمثلون (4%) فإنهم يمتلكون مستويات معرفة تتراوح بين المستوى المعقول والمستوى المتدني لذلك تم حسابهم ضمن المجموعتين مما ترتب عليه أن مجموع النسب المئوية للمجموعتين قد بلغ نسبة مئوية أعلى من النسبة المعتادة بنسبة (4%)، وهو ما يعكس نفس النسبة المشار إليها.

ويلخص الجدول رقم (2) التالي البيانات المتعلقة بآراء أفراد عينة الدراسة بشأن استراتيجيات الخصخصة ومقوماتها.

الجدول رقم (2) آراء العينة بشأن استراتيجيات ومقومات الخصخصة

المجال الخاضع للدراسة	بيانات المجال	النسبة المئوية
استراتيجيات الخصخصة	تحديد استراتيجيات واضحة	%40
	تحديد غير واضح ودقيق	%47
	عدم القدرة على تحديد الاستراتيجيات	%13
مقومات الخصخصة	الشفافية والوضوح عند عرض البيانات المالية	%33
	عدم الإشارة إلى مقومات محددة	%67

ومن خلال الجدول رقم (2)المبين أعلاه يتضح أن هناك (40%) من مجموع أفراد عينة الدراسة لديهم قدرة على التحديد الواضح والدقيق لاستراتيجيات الخصخصة التي يجري تبنيها، وهو ما اتضح من خلال قيامهم بتحديد استراتيجيات واضحة للخصخصة.

أما ما نسبته (47%) من أفراد العينة فقد أشاروا إلى استراتيجيات خصخصة غير واضحة وغير دقيقة.

بينما أشار بقية أفراد العينة إلى عدم القدرة على تحديد استراتيجيات الخصخصة، ويمثلون ما نسبته (13%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

وأما بخصوص مقومات المراجعة فكما يتضح من بيانات الجدول رقم (2) فإن (33%) من مجموع أفراد عينة الدراسة يرون أن أهم مقومات عملية الخصخصة يتمثل في ضرورة توافر الشفافية والوضوح في البيانات والمعلومات المالية للمنشآت الخاضعة للخصخصة.

أما بقية أفراد العينة التي تتمثل في (67%) من مجموع أفراد عينة الدراسة فلم يحددوا من خلال إجاباتهم مقومات محددة للخصخصة.

كما تناول المحور التالي من المقابلة الأسئلة المتعلقة بكل من أساليب الخصخصة، وأنسب الطرق لتحديد مدى القيمة التي يمكن الاسترشاد بها لغرض الخصخصة في حال بيع الوحدة الاقتصادية كمنشأة مستمرة.

ويلخص الجدول رقم (3) التالي نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة بشأن تلك الموضوعات.

الجدول رقم (3) أساليب الخصخصة وطرق التقييم

المجال الخاضع للدراسة	بيانات المجال	النسبة المئوية

أساليب الخصخصة	اختيار الأسلوب يتوقف على الظروف المحيطة	%40
	عدم المعرفة بالأساليب	%53
	معرفة خمسة أساليب كحد أقصى	%47
طرق التقييم	التكلفة الدفترية المعدلة	%53
	القيمة الاستبدالية	%33
	القيمة الحالية للتدفقات النقدية	%7

كما يتضح من خلال بيانات الجدول رقم (3)المبين أعلاه يوجد تفاوت كبير بين آراء أفراد العينة بشأن الأسئلة التي احتوى عليها هذا المحور من محاور أداة الدراسة.

بما بتعلق بالبيانات الخاصة بأساليب الخصخصة نلاحظ عدم انسجام البيانات إذ تتسم بالتشتت ما بين الخيارات الثلاثة، ففي حين يرى (55%) من أفراد عينة الدراسة أن اختيار الأسلوب يتوقف على الظروف المحيطة بعملية الخصخصة، نجد أن ما نسبته (53%) من مجموع أفراد العينة أبدوا عدم امتلاكهم للمعرفة اللازمة بأساليب الخصخصة.

وفي نفس الوقت نجد أن ما نسبته (47%) من أفراد العينة يمتلكون معرفة محدودة بأساليب الخصخصة حيث لا يتجاوز الحد الأقصى لما لدى الواحد منهم من معرفة بأساليب الخصخصة الخمسة منها فقط. وهذا يعكس ما سبقت الإشارة إليه من تشتت الإجابات ووجود مستوى عالٍ من التفاوت فيما بينها.

وكذلك الحال عند الحديث عن آراء أفراد عينة الدراسة بشأن طرق التقييم التي ينبغي اتباعها لتحديد قيمة المشروعات الخاضعة للخصخصة.

حيث يلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (3)المبيّن أعلاه أن هناك تفاوتاً في تلك الآراء حيث يرى ما نسبته (53%) من أفراد عينة الدراسة أن أسلوب التكلفة الدفترية المعدلة هو الأسلوب الأفضل في التقييم.

بينما يرى (33%) أن الطريقة التي يفضلونها هي طريقة التكلفة الاستبدالية، أما ما نسبته (7%) من مجموع أفراد عينة الدراسة فقد وافقوا على استخدام طريقة القيمة الحالية للتدفقات النقدية.

وللتعرف على مدى تأهيل مكاتب المحاسبين القانونيين السوريين في القيام بعملية الخصخصة فقد أفرد الباحث عدداً من الأسئلة التي يمكن من خلال الإجابة عليها الحصول على عدد من المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في الحكم على تأهيل المراجعين السوريين لتنفيذ عمليات الخصخصة.

ويلخص الجدول رقم (4) التالي النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الخصوص.

الجدول رقم (4) توزيع الموظفين الفنيين على مكاتب المحاسبين القانونيين

عدد الموظفين	مكاتب شركات مهنية	مكاتب فردية	النسبة المئوية
5-3	4	2	%17.77
10-6	6	5	%63.65
أكثر من 10	3	1	%15.53

إضافةً إلى بيانات الجدول ومن خلالها أيضاً تم التوصل إلى ما يلي:

1- يتوافر لدى مكاتب المحاسبين القانونيين أعداد مناسبة من المحاسبين المهنيين، حيث أن ما نسبته (63) من مكاتب وشركات المحاسبة القانونية لديهم أكثر من 6 موظفين مهنيين، ويلاحظ أن مثل هذا العدد إذا ما تم تعزيزه بعدد ملائم من الخبراء المتخصصين فإن ذلك سوف يمكن مكاتب المراجعة من تنفيذ عمليات الخصخصة بكفاءة معقولة.

كما أن (15%) من هذه المكاتب لديها موظفون متخصصون يزيد عددهم عن 10 أفراد، وهذا يدل على أن النسبة المشار إليها من أفراد العينة يمتلكون كادراً كافياً للقيام بأعمال مهنية كبيرة منها تنفيذ عمليات الخصخصة.

2- اتضح أن 85% من أفراد عينة الدراسة يحملون الجنسية العربية السورية وباقي الأفراد من جنسيات أخرى.

3- أما بخصوص الخبرة المهنية في أعمال تتعلق بصورة مباشرة بتنفيذ أعمال الخصخصة فقد سبق لبعض المكاتب الفنية المحلية المشارَكة في أعمال مهنية كالتقييم والتصفية ونحوها مما له صلة بطريقة أو أخرى بالمهام الداخلة ضمن بعض مهام عمليات الخصخصة.

4- تبين من خلال البيانات التي تم الحصول عليها أن نسبة معقولة من المكاتب المحلية لديها ارتباط بمكاتب وشركات محاسبة قانونية أجنبية إلا أن الذين سبق لهم أن تعاونوا مع هذه المكاتب في أعمال مهنية يمثلون نسبة ضئيلة من مجموع تلك المكاتب والشركات ذات الارتباط بشركات أجنبية.

وعند سؤالهم عن مدى قدرتهم على الاستعانة بخبرة أجنبية فقد أكد (76%) منهم إمكانية قيامهم بذلك.

5- وبشأن قدرة أو استعداد المراجعين على تقديم خدمات للمكتب الفني للخصخصة مثل التوصية باستخدام أسلوب الخصخصة الملائم للوحدة الاقتصادية ونحوها فقد أكد نحو (29%) من مجموع أفراد عينة الدراسة إمكانية قيامهم بذلك.

6- أظهرت الإجابات أن نحو (64%) من مجموع أفراد عينة الدراسة يرون ملاءمة المراجع للمشاركة في تقديم رأيه حول أفضل عروض البيع.

في حين يرى باقي أفراد عينة الدراسة أن هذه الخدمة تقع خارج نطاق عملهم ويرفضون المشاركة في تقييم العروض.

7- عند أخذ أفراد عينة الدراسة بشأن إمكانية قيامهم بالتفاوض مع مستثمرين استراتيجيين لغرض إقناعهم بجدوى التقدم بعروضهم إلى المكتب الفني للخصخصة أظهر غالبية أفراد عينة الدراسة حماسهم للقيام بهذا العمل.

في حين أظهر ما نسبته (22%) من أفراد عينة الدراسة عدم موافقتهم على القيام بتقديم هذه الخدمة.

الاستنتاجات والتوصيات:

بناءً على تحليل البيانات التي سبق تناولها في الفقرات السابقة تم التعرف على الدور الذي من الممكن أن يقوم به مراجع الحسابات السوري كأحد الاستشاريين الذين غالباً ما يتم الاستعانة بخدماتهم من قبل المكاتب الفنية المعنية بمهام عمليات الخصخصة، وقد أظهرت النتائج التي سبق عرضها ما يلي:

1- أن هناك قصوراً كبيراً في معرفة الدور الذي يمكن للمحاسبين القانونيين السوريين القيام به في مراحل تنفيذ المهام المختلفة المتعلقة بعمليات الخصخصة ابتداءً من مرحلة تقييم العروض وانتهاءً باقتراح استراتيجيات التنفيذ.

2- هناك تفاوت كبير في البيانات التي تعبر عن آراء أفراد عينة الدراسة بشأن كل من مقومات الخصخصة واستراتيجياتها والأساليب المناسبة لتنفيذها وكذلك بشأن طرق التقييم.

3- لا يوجد اتفاق بين آراء أفراد عينة الدراسة بشأن إمكانية قيامهم بالتفاوض مع المستثمرين الاستراتيجيين لإقناعهم بجدوى التقدم بعروضهم إلى المكتب الفني للخصخصة.

وبناءً على النتائج فإن الباحث يرى أهمية تقديم التوصيات اللازمة لتلافي أوجه القصور المشار إليها وتتمثل تلك التوصيات **بما يلي :**

– على المحاسبين القانونيين السوريين أن يتجهوا نحو عملية التعلم الذاتي في مجال الخصخصة من خلال القراءة والاطلاع على التجارب التي تمت في بعض الدول.

– قيام جمعية المحاسبين القانونيين السوريين و أن يتجهوا نحو عملية التعلم الذاتي في مجال الخصخصة من خلال استقدام خبراء من دول مرت بنفس التجربة لتنظيم مؤتمر علمي حول الخصخصة.

– الاشتراط على الشركات وبيوت الخبرة الأجنبية التي تعمل في هذا الجانب في سورية أن تشرك استشاريين محليين من محاسبين قانونيين وخلافهم من الاستشاريين وذلك من خلال تكليفهم ببعض الأعمال ليكتسبوا الخبرة في هذا المجال.

المراجع:

1– الأبرش، محمد رياض. مرزوق، نبيل، *الخصخصة آفاقها وأبعادها*، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1999، ص13–15.

2– الذمراني، عامر أحمد. *مشروعات الخصخصة في الوطن العربي – الآفاق والتحديات التي تواجه المراجعين*، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أسيوط، 2003، ص76–80.

3– السهيلي، محمد صالح، *دور مكاتب المراجعة اليمنية في خصخصة قطاع الإسمنت، قضايا العمل والتدريب المهني*، العدد 3، اكتوبر 1998، ص45–76.

4– الصعيدي، إبراهيم أحمد. *إستراتيجية التحول إلى نظام التخصصية – المعوقات والحلول وأسس التقويم، المؤتمر العلمي الثالث للمحاسبين المصريين*، الإسكندرية، 1994.

5– المرشدي، محمد علي. *مدى نجاح المراجعين في دولة الكويت في تنفيذ عمليات الخصخصة، الدراسات التجارية والتمويلية، ال*عدد 9، يناير 2000، ص22–30.

6– باجمال، عبد القادر. *الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، قضايا العمل والتدريب المهني*، اليمن، العدد 1، أغسطس 1998، ص18–21

7– بن حبتور، عبد العزيز سالم، *إدارة عمليات الخصخصة وأثرها في اقتصاديات الوطن العربي– دراسة مقارنة*، الناشران: شركة الشاهر للكتب والقرطاسية، أبو ظبي، ودار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص31–36.

8– شريف، ألفت جواد. *دور البيانات المحاسبية ورأي المراجع الخارجي في تعزيز ثقة المستثمر الإستراتيجي بعروض المراجعة*، ورقة عمل لمؤتمر الخصخصة في الجزيرة والخليج، الكويت، 2002.

9- AL-ROUAINI,.*Valuation of assets of the public co-operation for building materials in Abyan, Lahj.*vienna contract no.98/006P Project No. DP/YEM/95/003. 1998.

10- ARENS. J. *Evaluating modern approaches of privatization,* McGraw – Hill. 1999.

11- *Artimave in the world bank discussion paper No 305.*, case by case privatization. May 1998.

12- LIEBEMAN W; IRA, Nestor. *Between state and market money privatization in transition economics,* the world bank . 1997.

13- NELLIES, J. *Discussion paper no 30,* case by case privatization.1998.

14- WELCH dick. *World bank discussion paper No 301*.1998.
15- World Bank Discussion Paper No 503, case by case privatization. Case by case privatization. 1998.

الملحق:

قائمة الأسئلة الموجهة إلى أفراد عينة الدراسة من خلال المقابلات الشخصية

أولاً معلومات أساسية عن المكتب والموظفين:

1- كم عدد الموظفين الفنيين العاملين في المكتب؟

2- هل جميعهم من السوريين؟

3- كم منهم يحملون إجازة جامعية في المحاسبة أو تخصصات تجارية؟

4- ما هي الدرجة الوظيفية لكل منهم؟

5- كم عدد سنوات الخبرة المهنية لكل منهم؟

ثانياً علاقة مكتب المحاسبة المحلي بشركات مهنية دولية:

1- ما هي نوعية العلاقة (عضو – ممثل – مراسل – أخرى)؟

2- هل سبق لكم التعاون معهم في عمل داخل سورية؟

3- ما نوع ذلك العمل؟

ثالثاً أهداف الخصخصة:

1- من وجهة نظرك ما أهداف الخصخصة بشكل عام؟

2- ما هي أهداف الخصخصة من وجهة نظر الاقتصاد السوري؟

رابعاً إستراتيجيات الخصخصة:

1- على ضوء الأهداف السابقة ما هي الاستراتيجيات التي تعتقد أنه على الجهات المختصة بالخصخصة إتباعها من أجل تحقيق أهداف الخصخصة؟

خامساً مقومات الخصخصة:

1- يعتقد أن هناك عدد من الارتكازات لنقل المقومات التي عادة ما ترتبط ببرامج ناجحة للخصخصة فما هي أهم هذه المقومات من وجهة نظرك؟

2- وهل تعتقد أن المكتب الفني للخصخصة تتوافر فيه هذه المقومات؟

سادساً طرق التقييم:

1- يمكن القول إن تقييم الوحدة الاقتصادية المملوكة للدولة قبل طرحها للخصخصة من الأمور الهامة لغرض التوصل إلى مدى سعر يمكن الاسترشاد به عند بيع الوحدة الاقتصادية، فما هي أهم طرق التقييم الأكثر شيوعاً؟

2- وما هي طرق التقييم التي تعتبر ملائمة للبيئة الاقتصادية السورية؟ يرجى شرح الأسباب إن أمكن..

سابعاً أساليب الخصخصة:

1- هناك عدة طرق وأساليب تتبعها الدول المختلفة لبيع الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة فما هي أهم هذه الأساليب؟

2- وهل لديك ما ترغب في إضافته في هذا الجانب؟

ثامناً التأهيل:

1- هل سبق لمكتبكم القيام بعملية الخصخصة؟

2- ما هي هذه العملية؟

3- - هل سبق لمكتبكم القيام بأعمال ذات صلة بعملية الخصخصة مثل: تقييم، تصفية، شراء شركة لشركة قائمة، اندماج شركتين؟

4- كم عدد الموظفين الموجودين حالياً ممن سبق لهم المشاركة في أعمال خصخصة أو أعمال شبيهة بها؟

5- وما هو الدور الذي قام به كل من أولئك الموظفين؟

6- وكم عدد الأعمال التي اشتركوا بها؟

7- وهل يمكنكم الاستعانة بخبرة أجنبية إذا استدعى الأمر؟

8- وما العلاقة المناسبة مع الشركة الأجنبية؟

9- هل لديكم الاستعداد للقبول بالعمل مع خبير خصخصة أجنبي إذا شجع المكتب الفني للخصخصة على ذلك؟

10- وما هو الدور الذي تعتقد أنه يمكنك القيام به في مثل هذه الحالة؟

تاسعاً دور المحاسب القانوني في عملية الخصخصة:

1- هل تعتقد أن المحاسب القانوني السوري يمكنه أن يلعب دوراً في تقديم خدمات استشارية للمكتب الفني للخصخصة حول الأمور التالية مع إعطاء أمثلة إن أمكن:

أ- التوصية بوسيلة الخصخصة الملائمة للوحدة الاقتصادية.

ب- تقديم النصح عند المفاضلة بين العروض.

جـ- التفاوض مع المشتري المحتمل.

2- وهل لديك أية معلومات ترغب في إضافتها بشأن الدور الذي يمكن أن تلعبه مكاتب المحاسبة المحلية في عملية الخصخصة؟ يرجى ذكر ماهية وطبيعة هذا الدور أو الأدوار ..